article55egypt

نشرة بالانتهاكات التي تم رصدها من قبل منظمات تحالف «المادة 55» بالسجون ومقار الاحتجاز في مصر خلال المدة من 1 يونيو حتى 30 يونيو 2024

COMMITTEE FOR JUSTICE

SHR

الشبكة المصرية لحقوق الانسان
Egyptian Network For Human Rights ENHR

WERECORD نحن نسجل

Arab Foundation for civil and political rights
Nedal

المادة (55) من الدستور المصري: «كل من يقبض عليه أو يحبس أو تقيد حريته؛ تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامته، ولا يجوز تعذيبه، ولا ترهيبه، ولا إكراهه، ولا إيذاؤه بدنيًا أو معنويًا، ولا يكون حجزه أو حبسه إلا في أماكن مخصصة لذلك لائقًا إنسانيًا وصحيًا... ».

مستجدات الواقع المصري في يونيو 2024

خلال يونيو 2024، لم تتوقف الأجهزة الأمنية والقضائية عن استهداف المواطنين سواء المعارضون أو الناشطون المدافعون عن حقوق الإنسان أو حتى المواطنون المتضررون من الأوضاع الاقتصادية السيئة، فاستمر الاحتجاز التعسفي بحق مئات المواطنين على خلفية دعم القضية الفلسطينية، ففي مطلع الشهر صرح المنسق العام للحوار الوطني، ضياء رشوان، بأنه سيقدم التماس إلى النائب العام ولجان العفو للإفراج عن الصحفيين المحبوسين احتياطيًا والمحكوم عليهم، وأيضًا المحتجزين على ذمة قضية «دعم فلسطين»، كما أشار إلى المحبوسين في قضايا «رياضية». بعدها، وفي أقل من أسبوع، قامت الأجهزة الأمنية بالقبض على 250 مشجعًا للنادي الأهلي من استاد برج العرب بالإسكندرية أثناء مباراة فريقهم أمام فاركو، لرفعهم علم فلسطين والهتاف تضامنًا مع غزة، لتقوم بالإفراج عنهم بعد يوم.

خلال الشهر أيضًا، جددت نيابة أمن الدولة العليا حبس القيادي العمالي، أحمد عبد الفتاح، و4 آخرين، 15 يومًا على ذمة التحقيقات في اتهامهم بـ «الانضمام لجماعة إرهابية، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وإذاعة أخبار كاذبة»، بعد تحريرهم توكيلات لحزب تيار الأمل، الذي يسعى لتأسيسه السياسي المحبوس حاليًا، أحمد الطنطاوي.

كما استهدفت الأجهزة الأمنية، محمد صبحي، المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان المصري والمدير التنفيذي للمؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية "نضال"، حيث قامت باقتحام منزله وترويع زوجته وابنه، ووصلوا لمنزل ذويه، وشارك صبحي صورًا لمحتويات شقته السكنية بعد تكسير بابها وإتلاف بعض محتوياتها نتيجة التفتيش.

على الصعيد الأممي، خاطب مقررون للأمم المتحدة الحكومة المصرية بشأن الاستهداف المتواصل للمحامين المعنيين بقضايا حقوق الإنسان، من خلال توظيف تشريعات مكافحة الإرهاب لزج بهم في السجون أو إجبارهم على وقف نشاطهم الحقوقي، وأرسل المذكرة في 20 مارس 2024، دون تسلم أي رد من الحكومة المصرية.

وعلى صعيد المستجدات القضائية، أصدرت محكمة جنايات الإرهاب المنعقدة بمركز إصلاح وتأهيل وادي النطرون، حكمًا بالإعدام شنقًا بحق المتهم عبد الله الزريدي، المتهم بقتل أحد رجال الشرطة بمركز شبين القناطر، والشروع في قتل آخرين.

بينما قضت محكمة جنايات الإسكندرية ببراءة ضابط الشرطة المتهم في القضية رقم 278 لسنة 2023 جنايات سيدي براني بمحافظة مرسى مطروح، المعروفة إعلاميًا بـ «أحداث سيدي براني»، وقامت المؤسسات الإعلامية التابعة للدولة بحجب اسم الضابط المتهم بالقتل منذ وقوع الجريمة، ولكن مصادر صحفية مستقلة توصلت إلى هويته؛ وهو النقيب علي الشامي، الضابط بقطاع الأمن المركزي ببرج العرب، كما كشفت عن مخالفات جسيمة ألمت بتلك المحاكمة، مثل؛ تغيير شهادة الطب الشرعي، وإخلاء سبيل الضابط المتهم بعد أيام من القبض عليه.

كذلك قضت محكمة جنايات أمن الدولة العليا طوارئ بالسجن ثلاث سنوات على الناشط السياسي، محمود محمد أحمد حسين، المعروف إعلاميًا باسم «معتقل القميص»، والذي قضي منهم عامان و10 أشهر قيد الحبس الاحتياطي، وتمت إعادة احتجاز «محمود» لاستكمال مدة الحكم إثر إعادة إجراءات محاكمته على ذمة القضية رقم 37883 لسنة 2017.

موجز بيانات رصد تحالف المادة 55 للانتهاكات داخل مقار الاحتجاز المصرية يونيو 2024

رصدت منظمات تحالف «المادة 55» داخل السجون ومقار الاحتجاز الأخرى في مصر خلال شهر يونيو 2024 الانتهاكات التالية:

في شهر يونيو فقط رصدت منظمات التحالف 7 وقائع وفاة داخل مقار الاحتجاز المصرية سواء نتيجةً للتعذيب أو ظروف الاحتجاز بالغة السوء. فبتاريخ 7 يونيو، وقعت 3 حالات وفاة داخل مقار مختلفة، وهي واقعة وفاة المواطن محمد عسكر، داخل سجن جمصة، جراء أزمة قلبية لم يتم التعامل معها طبيًا مما أدى إلى وفاته، والمواطن مكي مصطفى، والذي كان محتجزًا بقسم شرطة أسيوط أول، وأدت ظروف الحبس غير الآدمية لارتفاع درجة حرارته ودخوله في غيبوبة أدت لوفاته، وأيضًا المواطن شهاب أحمد ملحة، الذي توفي بعد أن قامت إدارة قسم شرطة إمبابة بمعاقبته وآخرون إثر مشاجرة بتقييدهم بقيود حديدية وتركهم داخل زنازين مكتظة، ما أدى لوفاته في ذات اليوم أيضًا.

ومن مقر بدر 1 داخل مجمع سجون بدر، توفي المواطن أحمد يوسف الصياد، في 15 يونيو، ورصدت منظمات التحالف عن أهله ملاحظتهم لوجود كدمات وآثار غير طبيعية على جسده بعد استلامها لدفنه، وقاموا بتقديم بلاغ للنائب العام بذلك مطالبين بالتحقيق في الواقعة.

وفي 25 يونيو، رصدت منظمات التحالف تواتر أخبار عن انتحار محتجزة تحمل الجنسية الروسية داخل مقر محبسها بسجن العاشر من رمضان سيدات، جراء تعرضها لظروف احتجاز قاسية ومعاملة غير إنسانية مما تسبب تدهور حالتها النفسية وإقدامها على الانتحار، وذلك بالتزامن مع حركة انتقالات مفاجئة قامت بها مصلحة السجون بين ضباط السجن واستدعاء لضباط من سجن القناطر سيدات أيضًا بشكل غير مبرر، من جهتها لم تصدر وزارة الداخلية سوى تصريحا عن «مصدر أمني» ينفي حدوث الواقعة.

كما رصدنا وفاة اثنين من المحبوسين احتياطيًا، واللذين كانا محتجزين في قسم شرطة كفر الدوار بالبحيرة، أولهما كان المواطن أحمد بعرة، الذي قُتل جراء تعرضه تعذيب شديد تعرض له لساعات على يد مخبري السجن بأوامر مباشرة من المقدم أحمد عبد العال، رئيس ضباط مباحث القسم، بالضرب بالعصي والهراوات والأيدي على جسده ورأسه ما أصابه بكسر في الجمجمة فقد على إثره حياته، وبعد وفاته بأيام توفي مواطن آخر داخل ذات المقر وهو محمد مرسي، بسبب التكدس الشديد، وانعدام سبل الأمان والسلامة والرعاية الطبية والصحية داخل غرف الحجز، فضلًا عن ارتفاع درجات الحرارة.

ومن سجن بدر 1 - الذي شهد حالة وفاة مشكوك في طبيعتها-، رصدنا خلال الشهر إضراب عدد من السجناء بالمقر احتجاجًا على سوء أوضاعهم وحرمانهم من الزيارة وظروف الاحتجاز الكارثية، وردت إدارة المقر بتغريب بعضهم إلى سجون نائية كالمنيا والوادي الجديد عقابًا لهم على الإضراب.

كذلك رصدنا تدهور الحالة الصحية للشاب عبد الصمد ربيع عبد الرحمن، المحتجز منذ أكتوبر 2023، في أحد مقار مجمع سجون بدر، إثر اشتراكه في مظاهرة لدعم غزة ضد الإبادة التي يشنها الاحتلال (الإسرائيلي). «عبد الصمد» مصاب بسرطان الدم ويعاني من ضعف عام في جهاز المناعة، وتعرض لغيبوبة وتم نقله إلى مستشفى السجن على إثرها في نوفمبر 2023، وما زالت تتعنت السلطات في الإفراج عنه.

ولكل ما سبق، ترى المنظمات في تحالف «المادة 55»، أن الأوضاع داخل السجون ومقار الاحتجاز ليست بمستغربة، ولا تخرج عن الإطار العام لتعامل السلطات المصرية مع ملف المحتجزين– خاصة السياسيين منهم–، فالأمر ممنهج وليس مجرد خروقات فردية كما تروج له وزارة الداخلية المصرية.

كما أن سياسة الإفلات من العقاب التي تتعامل بها السلطات المصرية مع منتهكي حقوق الإنسان داخل مقار الاحتجاز لديها، هي التي شجعت وغذت تلك الممارسات وعملت على انتشارها، حتى صارت منهج عمل لدى مصلحة السجون المصرية؛ فلم نر أي قيادة أو مسؤول تم عقابه أو حتى تعنيفه رغم الانتهاكات الثابتة والموثقة التي قد تكون خرجت عنه.

لذا؛ تؤكد المنظمات في تحالف «المادة 55» أن تلك الممارسات التي تتم بداخل سجون ومقار الاحتجاز داخل مصر، تثير مخاوف جدية حول مصير المحتجزين، خصوصًا بعد ازدياد أعداد حالات الوفاة داخل مقار الاحتجاز في المدة الأخيرة، وتردي الأحوال المعيشية بداخلها.

لذا؛ تطالب المنظمات في تحالف «المادة 55» بفتح تحقيق بخصوص تلك الانتهاكات، ومحاسبة المسؤولين عنها وفقًا لصحيح القانون المصري والدولي، مع تطبيق قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء ولائحة السجون المصرية والتوقف عن مخالفتهما، وتوفير سبل المعيشة التي تليق بإنسانية المحتجزين.

article55egypt

تحالف المادة 55

لجنة العدالة - الشهاب لحقوق الإنسان - الشبكة المصرية لحقوق الإنسان -
نحن نسجل- المؤسسة العربية للحقوق المدنية والسياسية- نضال